

الوباء يدفع بشركات النسيج التونسية إلى الإفلاس

الجامعة الوطنية للجلود والأحذية تطالب بجدولة الديون

أججت جائحة كورونا إشكاليات قطاع النسيج والألبسة التونسي حيث تسببت إجراءات العزل في إيقاف نشاط المصانع والمعامل فضلاً على نزوح حركة التسوق، ما تسبب في إفلاس العديد من الشركات واضطرابها إلى تسريح العمالة في وقت تطالب فيه الهيكل المهنية بجدولة الديون للتخفيف من الضغوط.

خالد هادي

وأفاد أكرم بالحاج رئيس الجامعة الوطنية للجلود والأحذية، بأن "القطاع كغيره من القطاعات الأخرى مهدد وقد تضرر كثيرا لارتباطه بالسوق الأوروبية، وتوقف المعامل معها". وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "السوق الداخلية تضررت أكثر من الخارجية حيث سجلت تراجعاً بحوالي 28 في المئة في 2020، وننتظر شهر مارس القادم حتى نقيم الوضع الصعب". وأشار إلى أن صناعة الجلود والأحذية تبدأ من تربية الماشية ثم تحويل جلودها وصولاً إلى صناعة الحذاء، وهي سلسلة كاملة تضررت بتداعيات جائحة كورونا.

وتابع "هناك مؤسسات توقفت عن العمل وسرحت العمال، ونسعى إلى التقليل من تسريح اليد العاملة في هذه الفترة". لافتاً إلى "وجود مشاكل التهريب والحجر الصحي المنفر للاستهلاك والشراء، فضلاً عن غلاء المعيشة".

وأشار بالحاج إلى أن "هذا الوضع سيفضي إلى عجز الموازنات المالية للمؤسسات، والرؤية تبدو غير واضحة في الفترة القادمة".

وكانت صناعة الغزل والنسيج قبل سبعينات القرن الماضي تفي بمستلزمات السوق المحلية ثم أصبحت، بعد سن قانون أبريل 1972 الذي يشجع على الاستثمار الأجنبي، تحتل مركزاً مهماً بين الصناعات المصدرة إلى الخارج. ودعا رئيس الجامعة إلى "ضرورة تدخل الدولة لمعالجة الأزمة، عبر حلول عاجلة على غرار جدولة ديون المؤسسات ومراجعة الضرائب"، مشيراً إلى أن "سوق النسيج، سواء الداخلية أو

تونس - عثقت الأزمة الصحية العالمية، مشاكل المؤسسات الصناعية في تونس، حيث يكافح قطاع النسيج والألبسة تحديات كبيرة بسبب توقف أنشطة الصناعيين ما غدى إشكاليات مترابطة أصلاً تتعلق بارتفاع الديون لديهم ونقص في السيولة، في ظل أزمة اقتصادية على كافة الأصعدة تبعتها صعوبات في خطط الدعم الحكومية.



أكرم بالحاج
المؤسسات توقفت عن العمل وتطالب الدولة بجدولة الديون

وتمثل الشركات العاملة في قطاع النسيج والملابس حوالي ثلث الشركات الصناعية التونسية، وتعد أكثر من 1850 مؤسسة من ضمنها 1298 مؤسسة مصدرة كليا وتشغل أكثر من 30 في المئة من مجموع مواطني الشغل الصناعية.

وتمثل صناعة النسيج رافداً أساسياً لاستقطاب الاستثمارات الخارجية ذات مساهمة أجنبية في رأس المال وهي أساساً استثمارات أوروبية. وتفاقت أزمة النسيج الاقتصادي والتجاري في تونس بصفة كبيرة، بسبب كورونا، ما اضطر عدداً هائلاً من المحلات التجارية والمؤسسات الصناعية إلى الغلق، بعد أن تضررت بالكامل، وأصبحت مهددة بالإفلاس أكثر من أي وقت مضى

الخارجية، تشتغل منذ أكثر من 50 سنة، وعلينا جميعاً أن نعمل على حماية هذه الصناعات". ويشكو قطاع النسيج والملابس الجاهزة في تونس من نقص في السيولة وهيكله الديون المثقلة على هذه المؤسسات لدى البنوك والصناديق الاجتماعية ولم يقع تنفيذ الآليات الكفيلة بإيجاد حلول للمشاكل الهيكلية، على غرار الحلول الاستراتيجية للنهوض بالقطاع. وأفاد وزير التكوين المهني والتشغيل السابق فوزي بن عبد الرحمن في تصريح لـ "العرب"، بأن "هناك عنصر اقتصادي يتعلق بإفلاس المؤسسات، نظراً لتراجع القيمة المضافة والإنتاج بالبلاد".

ولفت إلى أن العنصر الثاني يتمثل في "تراجع القدرة التشغيلية الكبرى للقطاع الهام والمصدر، والذي يساهم بآكثر من 6 في المئة في الاقتصاد المحلي". وتابع بن عبد الرحمن "القطاع يشمل 1880 مؤسسة منها أكثر من 90 في المئة مصدرة كليا، وتقدر قيمة مداخله بـ 6 مليارات من الدنانير سنوياً (2.22 مليار دولار)، ويشغل 176 ألف عامل وعاملة، فضلاً عن ضمان 32 في المئة من القدرة التشغيلية".

وتوجد أغلب مؤسسات النسيج بمحافظات، المستنير، قصر هلال وجمال وطبلية، وتونس (قصر السعيد وسكرة) وبن عروس (بئر القصة) وصفاقس وسوسة وبنزرت والمهدية ونابل والقيروان وسيدي بوزيد. وتعمل هذه المؤسسات في الكثير من التخصصات، وأهمها الملابس الجاهزة والملابس المشوجة. ويختلف أصل رأس مال هذه المؤسسات من واحدة إلى أخرى، بين رأس مال تونسي ورأس مال أجنبي. وعلى الرغم من تسجيل حالة الاستقرار التي يعيشها القطاع بعد سنة 2018 الناتجة عن انخفاض تكلفة الإنتاج المحلي تبعاً لانخفاض الدينار، ما زالت هناك مشاكل هيكلية كبيرة، زادت الأزمة الصحية صعوبة.



بنوك في مهب كورونا

الأزمة الاقتصادية وكورونا يزيحان مصارف لبنان من الساحة العربية

صفقات لـ «أبوظبي الأول» الإماراتي

و«إيه.بي.سي» البحريني و«كابيتال» الأردني

من سكان مصر الذي يقدر بأكثر من مئة مليون نسمة، ولمواجهة ارتفاع الطلب على الخدمات البنكية التي زاد الطلب عليها بعد تفشي وباء كورونا.

وتعد صفقة أبوظبي الأول - عودة مصر، هي الثانية بالنسبة إلى البنوك اللبنانية في مصر خلال أسبوع، إذ وقع بنك المؤسسة العربية المصرفية البحريني «إيه.بي.سي» اتفاقاً نهائياً مع بنك بلوم اللبناني للاستحواذ على وحدته في مصر في صفقة تقدر قيمتها بنحو 430 مليون دولار، ومتوقع إتمامها في النصف الأول من العام الحالي.

وبموجب تلك الصفقة تخرج العلامة التجارية لبنك بلوم اللبناني من السوق المصري، لتحل محلها العلامة التجارية لبنك «إيه.بي.سي» البحريني. واضطر «بلوم» إلى الخروج من مصر بسبب نفس الضغوط الخاصة بتعليمات مصرف لبنان المركزي لزيادة رأسماله بنسبة 20 في المئة لمواجهة تحديات السوق.

وتعادل الصفقة نحو 1.4 مرة من القيمة الدفترية لبنك بلوم، فضلاً عن أنه يتيح الفرص للبنك البحريني التوسع في السوق المصري، حيث يامل في أن يصبح ضمن أكبر 20 بنكاً في مصر بعد الصفقة.

وتزيد الصفقة من انتشار «إيه.بي.سي» البحريني، الذي يقدم خدماته للقطاعات التجارية والتجزئة المصرفية والإفراد والمؤسسات من خلال شبكة يصل عدد فروعها إلى 27 فرعاً، وتضيف الصفقة نحو 41 فرعاً له، التابعة لبنك بلوم في مصر، وبموجبها تصل عدد فروع البنك البحريني إلى 68 فرعاً. ودخل بنك بلوم الساحة المصرية عام 2005 بعد أن استحوذ على بنك مصر رومانياً، في خضم موجة الاندماجات التي قادها البنك المركزي المصري لهيكله قطاع البنوك ودمج الكيانات المصرفية الصغيرة.

ويعد بلوم مصر أكبر أصول مجموعة بنك لبنان والمهجر خارج لبنان، وكان يسعى إلى توسيع نطاق عمله في مصر والمنافسة على شريحة سوقية أكبر، إلا أن الأزمات السياسية والاقتصادية دفعت إلى قرار الخروج من القاهرة، بعد أن نفى العام الماضي نيته بيع وحدته في مصر نتيجة المشاكل التي يتعرض لها القطاع البنكي في لبنان.

وأوضح الخبير المصرفي أحمد آدم لـ "العرب"، أن الخارطة المصرفية في مصر تكشف عن فرص استثمارية مرتقبة خلال الفترة المقبلة، وتمهد لصفقات استحواذ جديدة، لأن البنوك الخليجية ترغب في تعزيز تواجدتها في السوق عبر الاستحواذ ولفت إلى أن أزمة المصارف اللبنانية ولدت فرصاً أمام بنك أبوظبي الأول الإماراتي و«إيه.بي.سي» البحريني لتعزيز أنشطتهما المصرفية، وسرعت من وتيرة الانتشار في السوق عبر الاستحواذ على وحدات مصرفية جاهزة.

عمق فايروس كورونا من معاناة البنوك اللبنانية وعجل بتخارجها من عدد من الأسواق العربية، مدفوعة بالتداعيات الاقتصادية التي خلفها الوباء على الساحة اللبنانية، والتي تزامنت مع دعايات تجبيرات مرفأ بيروت، إضافة إلى الركود الاقتصادي الحاد الذي يشهده لبنان منذ عام ونصف العام.

محمد حماد
صحافي مصري

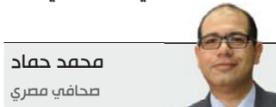
القاهرة - فاقتم اوضاع لبنان معاناة البنوك فيه ودفعتها على التخرج من عدد من اسواق المنطقة العربية نتيجة تحديات مركبة، بدأت بدخول البلاد في مرحلة ركود اقتصادي واسع، فاقم من حدته تفشي وباء كورونا، مروراً بتعليمات المصرف المركزي اللبناني الخاص بتعليق رأس مال المصارف.

ودفعت هذه التعقيدات البنوك اللبنانية إلى بيع وحداتها المصرفية الخارجية، حيث أعلنت قبل أيام مجموعة كابيتال بنك الأردنية عن توقيع اتفاقية للاستحواذ على أنشطة فروع بنك عودة اللبناني في العراق والأردن في مسعى لتتوسع أنشطته وتوسيع تواجدته في المنطقة.

وتحتاج البنوك اللبنانية إلى سيولة نقدية كبيرة لتوفيق أوضاعها مع متطلبات قانون مصرف لبنان المركزي الجديد الذي يلزم البنوك برفع رؤوس أموالها من خلال السماح للمساهمين ببيع المزيد من السيولة بنسبة تصل إلى 20 في المئة من رأسمالها الحالي.

وزادت تلك التعليمات من حجم الضغوط المسلطة على المصارف اللبنانية، حيث تحتاج إلى نحو 4 مليارات دولار لتعزيز رأسمالها. ويصل إجمالي رسطة المصارف اللبنانية بعد تعميم مصرف المركزي إلى أكثر من 20 مليار دولار، وتحتاج بيروت هذه الخطوة للحفاظ على التصنيف الائتماني لمصارفها من أي تخفيض محتمل والبقاء عند مستويات كافية لرأس المال.

وأعلن بنك أبوظبي الأول، وهو من أكبر البنوك الإماراتية، عن استحواذه على نحو مئة في المئة على المجموعة المصرفية لبنك عودة اللبناني في مصر، بعد حالة من الشد والجذب خلال العام الماضي، توقفت على إثرها المحادثات، إلا أن العام 2021 أسدل الستار على حالة الجدل بإعلان إتمام الصفقة، وقدرت في وقت سابق بنحو 700 مليون دولار. وبموجب الصفقة الجديدة يصبح بنك أبوظبي الأول، أحد أكبر البنوك الأجنبية في مصر، وترتفع أصول البنك الإماراتي إلى 7.6 مليار دولار. وتعزز الصفقة من زيادة عدد الفروع التابعة لأبوظبي الأول في مصر بأكثر من ثلاث مرات ليصل إلى 70 فرعاً، بعد أن يضيف نحو 53 فرعاً تابعاً لبنك عودة إلى فروعها البالغ عددها 17 فرعاً حالياً. ومع بدء تنفيذ الصفقة تخفي العلامة



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - فاقتم اوضاع لبنان معاناة البنوك فيه ودفعتها على التخرج من عدد من اسواق المنطقة العربية نتيجة تحديات مركبة، بدأت بدخول البلاد في مرحلة ركود اقتصادي واسع، فاقم من حدته تفشي وباء كورونا، مروراً بتعليمات المصرف المركزي اللبناني الخاص بتعليق رأس مال المصارف.

ودفعت هذه التعقيدات البنوك اللبنانية إلى بيع وحداتها المصرفية الخارجية، حيث أعلنت قبل أيام مجموعة كابيتال بنك الأردنية عن توقيع اتفاقية للاستحواذ على أنشطة فروع بنك عودة اللبناني في العراق والأردن في مسعى لتتوسع أنشطته وتوسيع تواجدته في المنطقة.

وتحتاج البنوك اللبنانية إلى سيولة نقدية كبيرة لتوفيق أوضاعها مع متطلبات قانون مصرف لبنان المركزي الجديد الذي يلزم البنوك برفع رؤوس أموالها من خلال السماح للمساهمين ببيع المزيد من السيولة بنسبة تصل إلى 20 في المئة من رأسمالها الحالي.

وزادت تلك التعليمات من حجم الضغوط المسلطة على المصارف اللبنانية، حيث تحتاج إلى نحو 4 مليارات دولار لتعزيز رأسمالها. ويصل إجمالي رسطة المصارف اللبنانية بعد تعميم مصرف المركزي إلى أكثر من 20 مليار دولار، وتحتاج بيروت هذه الخطوة للحفاظ على التصنيف الائتماني لمصارفها من أي تخفيض محتمل والبقاء عند مستويات كافية لرأس المال.

وأعلن بنك أبوظبي الأول، وهو من أكبر البنوك الإماراتية، عن استحواذه على نحو مئة في المئة على المجموعة المصرفية لبنك عودة اللبناني في مصر، بعد حالة من الشد والجذب خلال العام الماضي، توقفت على إثرها المحادثات، إلا أن العام 2021 أسدل الستار على حالة الجدل بإعلان إتمام الصفقة، وقدرت في وقت سابق بنحو 700 مليون دولار. وبموجب الصفقة الجديدة يصبح بنك أبوظبي الأول، أحد أكبر البنوك الأجنبية في مصر، وترتفع أصول البنك الإماراتي إلى 7.6 مليار دولار. وتعزز الصفقة من زيادة عدد الفروع التابعة لأبوظبي الأول في مصر بأكثر من ثلاث مرات ليصل إلى 70 فرعاً، بعد أن يضيف نحو 53 فرعاً تابعاً لبنك عودة إلى فروعها البالغ عددها 17 فرعاً حالياً. ومع بدء تنفيذ الصفقة تخفي العلامة

تعثر التحقيقات يعرقل صرف تعويضات خسائر مرفأ بيروت

فمعظم الزبائن ليس لديهم تأمين ضد مخاطر الحرب والإرهاب".

ووفق نقيب وسطاء التأمين في لبنان، سيريل عازار، فإن عدم دفع التعويضات كاملة مرده عدم صدور نتائج التحقيقات الرسمية حول الانفجار، فعند وقوع أي حادث في العالم لا تدفع شركات التأمين التعويضات قبل معرفة سبب الحادث.

وقال عازار "إذا تبين مفا ان انفجار المرفأ سببه قصف صاروخي أو عمل إرهابي، فإن نحو 95 في المئة من الأضرار الناتجة عنه لا تغطيها شركات التأمين، وتابع عوبود أن "حوالي 30 في المئة من السكان الذين تضررت منازلهم ادوا إليها بعدما أعادوا تأهيلها على نفقاتهم الخاصة أو بمساعدة الجمعيات الأهلية أو الجيش اللبناني".

لكنه زاد بأن "الأبنية الكبيرة والأبراج التجارية المدمرة تنتظر أموال تعويضات شركات التأمين". ويعانى لبنان بالأساس من أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975 - 1990)، أدت إلى تدهور قيمة الليرة بشكل غير مسبوق مقابل الدولار، ووضعت سقوفاً قاسية على سحب أموال المودعين من المصارف. وقال إيلي فريحات، وهو صاحب إحدى المؤسسات الخاصة المتضررة، إنه لم يتلق حتى اليوم أي تعويضات من شركات التأمين ولا حتى من الدولة.

وأقر الباحث في الشركة الدولية للمعلومات، محمد شمس الدين، في تصريحات صحافية سابقة، بأن الأضرار الناجمة عن الانفجار امتدت على مسافة 8 كلم، وطالت نحو 62 ألف وحدة سكنية ونحو 20 ألف مؤسسة تجارية.

وما يزيد من معاناة المتضررين أن شركات التأمين لم تدفع لهم التعويضات بعد، باستثناء جزء بسيط لا يتعدى 3.6 في المئة، أما السبب فهو عدم صدور نتائج التحقيقات الرسمية بشأن سبب الانفجار. وتسبب انفجار 4 أغسطس الماضي بمقتل نحو 200 شخص وإصابة حوالي 6 آلاف آخرين، فضلاً عن دمار مادي هائل في الأبنية السكنية والمؤسسات التجارية.

وتطلب نحو 15626 تعويضاً تلقته شركات التأمين من متضررين (أصحاب منازل وسيارات ومؤسسات ومصانع وغيرها) تقدر قيمتها بنحو 1.6 تريليون ليرة (مليار دولار)، إلا أن شركات التأمين لم تدفع إلا 58.4 مليون ليرة (مليون دولار)، أي 3.6 في المئة فقط من إجمالي التعويضات، بحسب أحدث تقرير للجنة مراقبة هيئات الضمان التي يشرف عليها وزير الاقتصاد رأؤول نعمة.



أكوام الركام تنتظر خطة إعمار